

أداء البورصة تحسن خلال النصف الثاني من العام الماضي

«بيان للاستثمار»: 25.41 مليار دينار.. إجمالي القيمة الرأسمالية للسوق بنهاية 2016

■ نشاط المجاميع الاستثمارية دفع مؤشرات السوق إلى إنتهاء آخر أسبوع السنة في المنطقة الخضراء ■

■ ثمانية من قطاعات البورصة سجلت نمواً لمؤشراتها بنهائية الأسبوع الماضي

القائم القطاعات التي سجلت نموا، حيث ارتفع مؤشره بنسبة 4.47% متهماً تداولات الأسبوع عند 994.29 نقطة، بينما قطاع الصناعية الذي أقبل مؤشره عند 1.344.03 نقطة مرتقاً بـ 3.46%، وحل ثالثاً قطاع التكنولوجيا الذي تما مؤشره بنسبة 2.34% مقلقاً عند 607.15 نقطة، أما أقل القطاعات ارتفاعاً فكان قطاع الخدمات الاستهلاكية والذي أغلق مؤشره عند 924.56 نقطة ينحو نسبة 0.05% من نهاية أخرى، تصدر قطاع السلع الاستهلاكية القطاعات التي سجلت انخفاضاً، وذلك بعد أن أنهى مؤشره تعاملات الأسبوع مسجلاً خسارة تسببتها 1.20%، مقلقاً عند مستوى 1.125.06 نقطة، بينما في المرتبة الثانية قطاع الرعاية الصحية، والذي أغلق مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 1.244.44 نقطة، مسجلاً خسارة تسببتها 0.78%， أما المرتبة الثالثة فشغلاها قطاع النفط والغاز، حيث أقبل مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 780.66 نقطة، مسجلاً تراجعاً نسبته 0.68%، أما أقل القطاعات انخفاضاً فكان قطاع العقار، والذي أنهى مؤشره تداولات الأسبوع عند مستوى 870.18 نقطة، منخفضاً بنسبة بلغت 0.19%.

وقد أنهت مؤشرات البورصة تداولات الجلسة الأخيرة من الأسبوع على تباين لجهة إغلاقاتها، حيث تراجع المؤشرين السعري وكوبوت 15 تحت تأثير من عمليات جنى الأرباح التي طالت الأسهم القادية وبعض الأسهم الصغيرة، في حين سجّل المؤشر الموزي عكس التيار وتمكن بنهاء الجلسة من تحقيق الارتفاع.

ومع نهاية الأسبوع الماضي وصلت القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي إلى 25.41 مليار د.ك.، بارتفاع نسبته 0.95% مقارنة مع مستواها في الأسبوع الذي سبقه، حيث بلغت آنذاك 25.17 مليار د.ك.، أما على الصعيد المستوي، فقد سجلت القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي نمواً بنسبة 0.56% عن قيمتها في نهاية عام 2015، والتي بلغت وقتيها 25.27 مليار د.ك.

وأقبل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 5.748.09 نقطة، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 1.27%

مؤشرات القطاعات				
النوع	التغير الأسبوعي	إغلاق الأسبوع قبل السابق	إغلاق الأسبوع السابق	القطاع
-4.65%	-0.68%	786.02	780.66	النفط والغاز
1.87%	0.24%	1,002.41	1,004.81	مواد أساسية
28.86%	3.46%	1,299.11	1,344.03	صناعية
2.75%	-1.20%	1,138.70	1,125.06	سلع استهلاكية
34.48%	-0.78%	1,254.19	1,244.44	رعاية صحية
-8.34%	0.05%	924.14	924.56	خدمات استهلاكية
6.27%	1.46%	626.99	636.16	اتصالات
-7.70%	0.15%	835.96	837.21	بنوك
-11.77%	4.47%	951.76	994.29	تأمين
-7.50%	-0.19%	871.87	870.18	عقار
0.28%	1.32%	589.28	597.05	خدمات مالية
-25.97%	2.34%	593.25	607.15	تكنولوجي

الإرباح التي تركزت على بعض الأسهem المتقدمة التي شهدت ارتفاعات متقارنة في الجلسات السابقة.

أما في جلسة منتصف الأسبوع، فقد تحدثت مؤشرات البورصة من العودة إلى الاجتماع في المنطقة الخضراء، وذلك في ظل عمليات الشراء التي كانت حاضرة على الأسهم القيادية والصغيرة على حد سواء، وسط ارتفاع مستويات السيولة المتقدمة لتعود إلى ما يقرب من 20 مليون دينار كويتي بعد أن حققت ارتفاعاً سنتها 17% تقريباً، هذا وعادت مؤشرات بورصة الكويت إلى التباين مجدداً في جلسة يوم الأربعاء، حيث واصل المؤشر السعري ارتفاعه على وقع عمليات الشراء المتقدمة والمضاربات السريعة التي شهدتها الأسهم الصغيرة، في حين دفعت عمليات حضر

المؤشرين الوزني وكوت 15 اللدان استقراراً من القوى الشرائية المستمرة على الأسهم القيادية والمتقدمة، ذلك في الوقت الذي شهدت فيه بعض الأسهم الصغيرة عمليات مضاربة دفعتها إلى تسجيل مكاسب ضئيلة، مما انعكس إيجاباً على المؤشر السعري الذي تمكن من الارتفاع فوق مستوى 5.700 نقطة. وفي الجلسة الثالثة تبايناً مؤشرات البورصة الثلاثية شهدت جهة إغلاقاتها، حيث واصل المؤشر السعري تعزيز موقعه فوق مستوى 5.700 نقطة، وذلك من خلال المكاسب التي سجلتها دعم من استمرار عمليات الشراء على الأسهم القيادية، في حين لم يتمكن المؤشرين الوزني وكوت 15 منمواصلة الارتفاع ليكتفياً بتساوياً لجلسة في المنطقة الحمراء متقارنات عمليات حضر

الاسبوع الاخير

تمكنت مؤشرات البورصة الثلاثة من تحقيق الارتفاع في اخر اسابيع عام 2016 . حيث تلقيت الدعم من استقرار ا عمليات الشراء المتقطعة التي تشهدها العديد من الاسهم هذه الفترة وعلى رأسها الاسهم القابضة والمتخصصة بالإضافة إلى عمليات المضاربة السريعة التي تتركز على الاسهم الصغيرة . وقد شهدت البورصة هذا الاداء في ظل نشاط للجاييع الاستثمارية التي تشهد عمليات الشراء وتحميم بهذه تتصعد اسعارها قبل انتهاء فترة الربع الاخير من العام 2016 . وهو الامر الذي دفع مؤشرات السوق الثلاثة إلى انتهاء اخر اسابيع السنة في المنطقة الخضراء .

هذا وقد استهلت مؤشرات السوق الثلاثة تعاملات اولى جلسات الاسبوع مسلحة ب-zA تفاعلات متقدمة، لاسعما

اقتصاد المحلي الذي يعاني من مشكلات كبيرة أدت إلى تخلفه بشكل لافت . وقد تراجع اجمالي قيمة التداول خلال خلال 2016 إلى 2.87 مليون دينار ويقى، اي يانخفاض نسبته 27.25% عن مستوىها في عام 2015 والذي بلغ 3.94 مليون دينار كويتي.

وتتجدر الإشارة إلى أن مستويات السيولة في عام 2016 بلغت مستويات ادنى بكثير مما وصلت إليه خلال الأزمة العالمية العالمية التي اندلعت في اخر عام 2008 ، إذ بلغ أعلى مستوى لقيمة التداول في عام 2011 نحو 34 مليون دينار ويقى تقريباً، في حين بلغ ادنى مستوى لسيولة السوق خلال شهور الاولى من الأزمة نحو 5 مليون دينار كويتي.

اداء البورصة خلال

الأسماء الأكثر ارتفاعاً خلال الأسبوع

الأسهم الأكثر ارتفاعاً خلال الأسبوع				
% التغير	التغير (قى)	افتتاح الأسبوع قبل السبعة	افتتاح الأسبوع السابق	الشركة
21.62%	480.0	2,220.00	2,700.00	دوسن سوك
21.25%	8.5	40.00	48.50	جوان
17.17%	8.5	49.50	58.00	المعدات
16.98%	180.0	1,060.00	1,240.00	بلدا
14.04%	8.0	57.00	65.00	عربي فايد

- المؤشر السعري وصل خلال شهر يناير الماضي إلى أدنى مستوى له منذ عام 2004
- قيمة التداول تراجعت في إحدى الجلسات اليومية إلى ما يقرب من 2.8 مليون دينار فقط

تعويض جزء من خسائرها. تراجع مؤشر البورصة الكويتي إلى أدنى مستوى له منذ ما يقرب من 12 سنة شهدت بورصة الكويت خلال عام 2016 سلسلة من الاختهارات الحادة التي أعادت مؤشراتها الثلاثة إلى مستويات متقدمة لم تشهدها منذ عدة سنوات، خاصة المؤشر الكويتي الذي عاد إلى مستوياته قبل 12 سنة تقريباً، حيث وصل خلال شهر يناير الماضي إلى أدنى مستوى له منذ عام 2004. وذلك قبل أن ينخفض من تعويض خسائره تدريجياً في الشهر التالي حتى استطاع أن يمحو تلك الخسائر تماماً خلال شهر ديسمبر، كما بلغ المؤشر الوزاري أدنى مستوياته منذ عام 2009. في حين وصل مؤشر الكويت 15 خلال العام الماضي إلى أدنى مستوىاته على الإطلاق منذ بدء العمل به في عام 2012. هذا وقد أدى المؤشر الكويتي لداولات عام 2016 مسجلاً ارتفاعاً تسببه 2.37%، حيث أفل عن مستوى 5.748.09 نقطة، فيما بلغت نسبة خسائر المؤشر الوزاري 0.42% منها تعاملات السنة عند مستوى 380.09 نقطة، في حين وصلت نسبة خسارة مؤشر الكويت 15 إلى 1.71% تقريباً، بينما السنة عند مستوى 885.02 نقطة؛ وقد انعكس تحسن أداء بعض الأسهم القابضة خلال عام 2016 على إجمالي القيمة الرأسمالية للسوق بتهامة العام، حيث وصلت إلى 25.41 مليار دينار كويتي في الجلسة الأخيرة من السنة، مسجلة ارتفاعاً سيطرها نسبته 0.56% مقارنة مع مستوىها في نهاية عام 2015 والذي كان 25.27 مليار دينار كويتي.

تراجع سيولة البورصة

شهدت بورصة الكويت خلال عام 2016 انحسار عمليات الشراء نتيجة عزوف العديد من المستثمرين عن الاستثمار فيها وهجرة رؤوس الأموال الكويتية إلى أسواق أخرى تتمتع بجانبها أعلى من بورصة الكويت، حيث ظهر ذلك جلياً من خلال التراجع الملحوظ الذي شهدته السيولة النقدية المذكورة داخل البورصة، والتي شهدت مستويات قياسية في أوقات كثيرة من العام، إذ تراجعت قيمة التداول في إحدى الجلسات اليومية إلى ما يقرب من 2.8 مليون دينار كويتي فقط، وهو أدنى مستوى لها منذ عام 2001، وهو الأمر الذي يبين تراجع جاذبية البورصة الكوستية الناتج عن ضعف أو وضع تقرير الاقتصادي لشركة بيان للاستثمار أن البورصة الكويتية شهدت في الأسبوع الأخير من عام 2016 أداء إيجابياً في غفل استمرار موجة الشراء المسيطرة على العديد من الأسهم المدرجة سواء القائمة منها أو الصغيرة، الأمر الذي دفع مؤشراتها الثلاثة إلى تحقيق مكاسب جديدة بنهاء الأسبوع، لاسيما المؤشر السعري الذي وصل خلال تعاملات الأسبوع إلى أعلى مستوى له خلال العام، معرباً بذلك مكاسبه السنوية التي وصلت مع نهاية الأسبوع إلى 2.37%. في حين تمكن المؤشر الوزاري و الكويت 15 من تعويض جزء من خسائرهما السنوية التي بلغت مع نهاية العام 0.42% و 1.71% على التوالي.

هذا وقد حفل عام 2016 بالعديد من الأحداث التي كان لها أثراً بالغاً على أداء البورصة الكويتية وعلى الاقتصاد المحلي بشكل عام، إذ تأثرت الأوضاع الاقتصادية المحلية ومؤشرات البورصة بشكل بالغ في أول العام باشتداد أزمة انهيار أسعار النفط التي اندلعت شرارتها في منتصف عام 2014، ليصل سعر برميل النفط الكويتي خلال شهر يناير الماضي إلى أدنى مستوى له منذ 16 عام، حيث وصل إلى حوالي 20 دولار أمريكي فقط، وكان لاستمرار انخفاض أسعار النفط انعكاسات سلبية ملحوظة على ميزانية الدولة التي تعتقد بشكل شبه أساسى على إيرادات النفط، حيث سجلت عجزاً فلرياً عن السنة المالية 2015/2016 بلغ حوالي 5.98 مليار دينار كويتي، وذلك بحسب البيانات الرسمية التي أصدرتها وزارة المالية، كما شهد العام الماضي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي مما ترك آثاراً سلبياً على أداء أسواق الأسهم العالمية والإقليمية بما فيها بورصة الكويت.

من جهة أخرى، تحسن أداء بورصة الكويت خلال التصفيف الثاني من العام الماضي، خاصة بعد الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط ووصول سعر البرميل إلى أكثر من 50 دولار أمريكي بدعم من توصل منظمة (أوبك) لاتفاق يقضي بخفض الإنتاج للمرة الأولى منذ عام 2008، بالإضافة إلى إقرار هيئة أسواق المال صانع السوق الذي من شأنه أن يحقق التوازن بين العرض والطلب ويعزز من سيولة السوق، فضلاً عن الدفعية المعنوية التي تلقّتها البورصة بعد انتهاء الانتخابات البرلمانية والإعلان عن التشكيل الحكومي الجديد، مما مكّنها من

